المبحث الثالث

حـول المخطـوط

ويشتمل على عـدة نقـاط :

١- فى وصف المخطوط .

٢- منهج التحقيق .

٣- ترجمة الإمام يحيى وأهم مؤلفاته .

٤- نماذج من المخطوط .

الفصل الرابع

الزيدية والصحابة

١- أدلة الإمام يحيى فى براءة الصحابة

١ – قام الدليل الأول على أن الكفر والفسق لا ينطبق على ما فعله الصحابة الخطأ فى تفضيل إمامة غير على عليه .. وهو أنه لا يكون إلا بأدلة قاطعة ، والأمة مجمعة على هذا ، والتكفير والتفسيق من غير بينة جهل .. والإقدام على هذا الأمر خطر كبير ، وهو من أعظم الأحكام ، وطالما أن البرهان لم يقم فى هذه المسألة يجب التوقف ، وهذا الكلام منصرف لأهل الورع والتقى والدين أما غيرهم من الروافض فلا كلام معهم فى هذه المسألة (١) .

وهذا ما ذكره يحيى فى « رسالته الوازعة » حيث قال : "إن التكفير والتفسيق لا يكون إلا بدلالة قاطعة ، والإجماع منعقد على ذلك ، وها هنا لم يقم البرهان الشرعى إلا على الخطأ فى النظر فى هذه النصوص ... الخ "(٢) .

وقد عقد الامام **أبو القاسم البستى فصلاً** فى القول فى الصدر الأول ، وما وقع منهم هل يوجب التفسيق أم لا ؟!.. فى كتابه " **البحث عن أدلة التكفير والتفسيق**(٣) فقال فيه :"إن الخروج عى الإمام على جهة البغى ، ونفى إمامته والطعن فيها والقعود عن نصرته مع الإمكان من غير عذر سواء ، والجميع فسق" .

وزعمت **الإمامية** أن مخالفة الإمام ، المفترض الطاعة والجهل بإمامته وموالاة غيره كفر ؛ ومنهم من يقول فسق .

ومن الزيدية من يقول يتفسيق من لا يعرف إمامة الإمام ، ويجريه مجرى الخروج عليه والعداوة له ، والذى عليه أهل التحصيل من الزيدية ، فى وقتنا هذا ، أن الخروج على إمام الحق فسق ، ومعاداته .

فأما الجهل بإمامته وإدعاء الإمامة لغيره والخلو من مجلس الإمامة من غير قيام

---

(١) انظر يحيى بن حمزة : عقد اللآلى ؛ ٧٣ ط

(٢) انظر يحيى بن حمزة : الرسالة الوازعة ؛ ص ١٣

(٣) مخطوط : بمعهد المخطوطات العربية رقم ٧٧ .

بالأمر من الإمام ومخالفته له ، لا دلالة على كونه فسقاً ؛ والأصل في هذا الباب . . أن مقادير العقاب لا تعرف عقلاً ، وأن طريق معرفة كون الفعل كفراً ، الشرع ؛ إما كتاب ناطق وإما سنة معلومة أو إجماع ، وكل ذنب لم نجد فيه أحد هذه الثلاث ولا ما يستند إليه من ضروب الاعتبار ، يجب التوقف فيه ، ولا يجب القطع على كونه - يعني في النار [1]

ورغم اعتراضنا على كثير من ضوابط التكفير والتفسيق عند القدماء . . إلا أن ما سعى إليه أئمة الزيدية ، كان يمثل ضرباً من الاعتدال ، عز أن نجده عن غيرهم ، فقد شاب أغلب الفرق إطلاق الأحكام والاعتداء على المخالفين .

***

(١) البستي : البحث في أدلة التكفير والتفسيق ؛ ٣٠و - ٣٠ظ

٢ - شروط التكفير والتفسيق شرعياً(١)

ويذكر يحيى فى كتابه " **التحقيق فى تقرير أدلة الأكفار والتفسيق** " . أن العقل لا مجال له فى الإكفار ؛ لأنه لما كان معلوماً من جهة الشرع ، ما كان طريقه خبر الآحاد لا مجال فيه للإكفار ، ثم يذكر الأدلة النقلية فى هذا الصدد .

١ - **المسلك الأول** : من نصوص القرآن القاطعة ، وهو كقوله تعالى فى النصارى ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٢)

٢ - **المسلك الثانى** : ما جاء من جهة الرسول ، ﷺ فهو معتمد ، ويعتبر على وجه :-

أ - **الوجوب بشرط** :-

١- أن يكون مقطوعًا بصحة نقله على وجه التواتر

٢- ما جاء على سبيل خبر الآحاد فلا إكفار به لكونه مظنوناً .

ب - أنه لا يحتمل التأويل . فإذا حصل هذان الأمران جرى فى الدلالة مجرى النصوص القرآنية ، وهذا كقوله ، عليه السلام : « من سبنى فاقتلوه ، ومن بدل دينه فاقتلوه " فإن ما هذا حاله لا يتعذر .. التواتر فيه ، وإن كان ظاهره مقطوع به(٣)

٣ - **المسلك الثالث** : الإجماع ، وهو طريق قاطع عند استكمال شرائطه ، فيجوز إثبات الجملة الكفرية به .

٤ - **المسلك الرابع**: القياس ؛ وهو أن يكون فى معنى الأصل ، بأن يكون المسكوت عنه أسبق إلى الفهم من المنطوق به، فما هذا حالة يكون قاطعا فيجوز الإكفار به (٤).

---

(١) مخطوط بمعهد المخطوطات العربية ؛ ميكروفيلم ٩١

(٢) سورة المائدة : ٧٣ .

(٣) يحيى بن حمزة : التحقيق فى أدلة التكفير والتفسيق ؛ ١٢ و .

(٤) انظر يحيى بن حمزة : المصدر السابق ؛ ١٢ ظ

وأما ما يكون من الأقيسة باستنباط العلة والجمع بين الفرع وأصله بعلة جامعة ، فهو لا يجرى به الإكفار ، لأنه مفيد لغلبة الظن لاغير وليس قاطعاً .. وقد ذكر القاضى عبد الجبار فى "المغنى" رأيه حول الإكفار بالقياس عند المشاركة فى العلة فقال: وهذا فاسد ، فإن المشاركة فى العلة لا يوجب القطع بكونه فى معناه ، لما يظهر من الاحتمالات فيه ، وليس هكذا طريق غلبة الظن ، فإنها ممكنة بالقياس ، فلهذا جاز استعماله فى إثارة الأحكام العملية والعمل عليه فى المضطر [1] ..

***

(١) المصدر السابق ١٣١ و

٣- وجوب موالاة الصحابة

الثابت قطعاً ويقيناً على وجه الضرورة ، هو صحة أديانهم واستقامتهم على الدين ومحبتهم لرسول رب العالمين ... وقد بشرهم ﷺ بالجنة جزاء بلائهم الحسن فى الدين ونصرته ؛ وعظم أحوالهم ،.

وتوفى ، ﷺ وهو راض عنهم ؛ فإيمانهم مقطوع به وموالاتهم واجبة [١] وهذا بعينه مذهب أهل السنة والجماعة فى الترضية لصحابة رسول الله ﷺ وموالاتهم جميعاً لما كان منهم من فضيلة ، وثناء الله ورسوله عليهم ، وما جاء فى فضلهم من كتاب الله وسنة نبيه[٢] .

وما جاء فى فضل الصحابة على وجه العموم والشيخين خصوصاً أكثر من أن يجحدا أو ينكر ، وهو ما استدل به يحيى حيث ذكر ثناء النبى ﷺ عليهم ومناقبهم التى أشار إليها ﷺ فى ذلك [٣] .

وقد سلك يحيى طريقاً آخر فى التدليل على فضل الصحابة والشيخين فى كتابه "**الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد العالمين**" فأجمل ذكر مواطن الثناء عليهم ، وذكر مناقبهم ومآثرهم ونصرتهم للدين ، ثم عاد ثانية ففصل القول فيها ، مع ذكره نهيه ﷺ عن سبهم ، ومعاقبته لمن فعل ذلك فى حياته [٤] ....

١- كما ذكر يحيى فى رسالته "**عقد اللآلى ..**" ثناء الإمام على رضى الله عنه على الشيخين وبيعته لهما ، وعمله فى القضاء لهما ، والجهاد معهما والترضية لهما، وتزويجه ابنته **أم كلثوم** لسيدنا عمر رضى الله عنه ؛ وغضبه ممن سبهما

٢ - وكذلك ذكر ترضية الإمامين **الحسن والحسين** ، رضى الله عنهما ، سيدا شبابا أهل الجنة ، عنها ، والترحم عليهما .

---

(١) انظر يحيى : عقد اللآلى ؛ ٧٣ ظ

(٢) انظر البغدادى : أصول الدين ؛ ص ٢٩٨ وما بعدها .

(٣) انظر يحيى : عقد اللآلى ؛ ٧٤ و وما بعدها ..

(٤) انظر يحيى : الرسالة الوازعة ؛ ص ١٤، ١٥ و ما بعدها .

٣ – وكان الإمام جعفر الصادق بعدهما إماما أهل الهدى ، وشيخا الإسلام .

٤ – وروى آل البيت عن أبيهم الإمام على ، وهو ما ذكره الشيخان البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، من تمنى الإمام على أن يلقى ربه بمثل ما فى صحيفة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب !

٥ – تركه عليه السلام ، الوصية من بعده اقتداء بالشيخين .

٦ – أما ما ذكره الامام يحيى عن أهل البيت وائمتهم فكثير ، من ذلك ما ذكره عن على بن الحسين من زجره لمن سبهما ، وترضيتهما وترحمه عليهما وحبه لهما وموالاته .

٧– وهذا حال الإمام زيد بن على ، رضى الله عنه ؛ فقد كان من الرافضة ما كان فى حقه لتوليه صحابة الرسول والشيخين . .

وكذلك عبد الله بن الحسن بن الحسن ومشايخ التابعين والمعتزلة يجمعون على تولى الصحابة والثناء عليهم والترحم على الجميع إلا ما كان من الأربعة . . ولو علم الزيدية من المعتزلة سباً للصحابة أو الشيخين لما تبعوهم .

٨ – وهذا هو موقف الإمام جعفر كما ذكرنا من قبل ، والقاسم وحفيده الهادى يحيى بن الحسين والمؤيد بالله (١)

* * *

(١) انظر يحيى : عقد اللآلى ، ٧٥ ط – ٧٧ و

٤ - أهداف الإمام يحيى فى رسالته

وتمثلت مقاصد الإمام يحيى من رسالته الوازعة، فيما يلى :-

١ – الإعلام بمذهب آل البيت من الزيدية بحب الصحابة وموالاتهم وانه مذهب السابقين والمقتصدين منهم .

٢ – بيان خطورة الإكفار والتفسيق ، وانه لا يقدم عليهما فى حق الشيخين مسلم يحب الله ورسوله ، وصاحب دين وتقى وورع .

٣– أن الزيدية ينقسمون إلى من تولى الصحابة والشيخين والترضية لهما والترحم عليهما وحبهما وهو مذهب الكثرة [١] .. وهالك اختار طريق الرافضة ، وهو قلة فى المذهب .

٤ – حسن الظن بالصحابة ، وأن ما فعلوه كان بطريق الخطأ ، والصلاة خلف من يعتقد ذلك ، وانهم من اهل الفضل فى الدنيا ، والجنة فى الآخرة .

٥ – بيان أن من يسب الصحابة أو يطلق لسانه فيهم ، جاهل بالدين هالك عن الصراط : « لا يفرق بين النص والظاهر ولا بين الظاهر والمؤول ، ولا له خبرة بمواقع الاستدلال ، مقطوعها ومظنونها ويتمذهب ؟!.. »[٢]

* * *

---

(١) المصدر السابق ؛ ٧٧ ظ

(٢) المصدر السابق ؛ ٨١ ظ

الفصل الخامس

الزيدية

الفصل الخامس
الزيديـــة

تناول الإمام يحيى فى هذا المبحث الحديث عن

١- الزيدية من هم ، ولم سموا بهذا الاسم ، وهو مبحث تاريخى ، ذكر فيه نسب الزيدية للإمام زيد بن على بن الحسن ، واسباب تسميتهم ، ولم خرج على الأمويين وكيف قتل ؟..

وهذا ما دعاه إلى بيان فضيلة الخروج وكونه اصلاً من اصولهم ؛ وانهم ابناء لفاطمة بنت رسول الله ﷺ ؛ وان الإمامة عندهم تثبت بالنسب إليها وبالخروج وتوفر داعى العلم والورع فى الإمام .. هذا بالاضافة إلى الدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التعصب والتقليد .

ثم ذكر طرفاً من جهاد الزيدية ضد الفلاسفة والزنادقة والنصارى والثنوية والمانوية والمجوس والمشبهة .. وكون عقائدهم قد سلمت من تعطيل المعطلة وتشبيه المشبهة وجبر المجبرة . وقولهم بالأصول الخمسة ..

٢ - أعقب ذلك حديثه عن كون تلقيبهم بالزيدية لا تفاقهم حول عقيدة واحدة ، ولكنهم اختلفوا إلى مذاهب شتى فى الفقه والفروع فظهرت القاسمية ، والهادوية ، والناصرية .. إلخ وهو مما لا يستدعى الاختلاف .. أو الخروج عن المذهب الأصلى .. وكل من شايع آل البيت فهو منهم : «فأما المسائل الاجتهادية فكلٌ أمير نفسه ، ممن جاز منصب الاجتهاد والسبق» (١)

٣ - ثم جاء البحث الثالث فى ذكر عقائد الزيدية بشىء من التفصيل فى الإلهيات ، والصفات ، والصفات السلبية ، والإرادة والكلام وإثبات الحكمة فى الأفعال ، وإثبات الوعيد ، والقول بالإمامة ، وانها تجمع بين الزيدية مهما تباعدت ديارهم وبلادهم (٢) .

---

(١) المصدر السابق ، ٨٤ ظ

(٢) المصدر السابق ؛ ٨٥ و

٤- كما ذكر مبحثاً فى الأصول بيَّن فيه وجوه الأوامر الشرعية عند الزيدية .

٥ - وبعد ذلك أفرد بحثاً عن الفقه عند الزيدية وما انفردوا به من بعض المسائل .

٦ - ثم عاد فى البحث الرابع فذكر مذاهب الزيدية حول الإمامة وموقفهم من الصحابة ، رضى الله عنهم ؛ وفرقهم ، وعقيدتهم فى الصحابة [١] .

وبعد ، فقد آثرنا دراسة بعض جوانب هذه الرسالة بالتفصيل وتوسيع البحث حول بعض قضاياها ، لأهميتها ، ونعتقد أنها جديرة بالنظر ، فقد كان الإمام يحيى شديد الحرص على بيان وجوه الاعتدال والاتزان فى الفكر الزيدى حول قضايا العدل والتحسين والتقبيح وما يترتب عليهما فى الدين .

وكذلك موقفه من قضية الإمامة والصحابة والشيخين ، وختم رسالته بالحديث عن الزيدية تاريخاً وعقيدة وفقهاً وأصولاً وإمامة مرة أخرى .

ولذلك أرجو الله أن اكون قد أسهمت بتحقيقى لهذه الرسالة فى خدمة جانب هام من تراثنا العربى والإسلامى وإلقاء الضوء على الفكر الفلسفى الناضج عند المسلمين ، راجياً من الله ، تعالى ، أن يلم شمل أمة الإسلام ، ويوحد كلمتها ، قادة ورعية ، حكاماً ومحكومين ، بغية التصدى لأعداء الدين ، فقد تكالبت على الأمة شذاذ الأرض من النصارى واليهود والملحدين للقضاء عليها ، ولايمكن مواجهة هذه الجحافل الباغية من الشرق والغرب إلا بإزاحة الغبار عن حضارتنا وفكرنا وهويتنا ؛ حتى نعود مصدراً للمعرفة لا موضوعاً لها .

هذا وأرجـو من الله التوفيق والسداد

إمـام عبد الله

---

(١) المصدر السابق ؛ ٨٧ و - ٨٨ و - ٨٨ ط .

الفصل الرابع

الزيديـــة والصحابـــة

ويشتمل على أربـع نقـاط :

١ – أدلة يحيى فى براءة الصحابة وموالاتهم .

٢ – الشروط الشرعية للتكفير والتفسيق .

٣ – وجوب موالاة الصحابة .

٤– أهداف الإمام يحيى من رسالته .

فى وصف المخطوط

يعد هذا المخطوط أحد مخطوطات الإمام يحيى بن حمزة الكثيرة التى تزخر بها المكتبة الإسلامية ؛ وهو عبارة عن رد له على **الإمام الغزالى** فى موقفه من مسألة التحسين والتقبيح ، وهى جزء من قضية العدل ، وضح فيها رأى الزيدية فى المسألة وهو يخالف رأى الأشاعرة ؛ ففى حين يذهب الأولون إلى أن التحسين والتقبيح يعرفان بالعقل ، يذهب الأشاعرة إلى أنه لا يعرف إلا بالشرع .

كما تناول الإمام يحيى فى هذا المخطوط موقف الزيدية من الصحابة والشيخين وبين موقفهم المعتدل من صحابة رسول الله وموالاتهم لهم والترحم عليهم ؛ وذكر أقوال آل البيت فى الترحم عليهم وموالاتهم والترضية لهم .

وكذلك تعرض لمذهب الزيدية كعقيدة ومذهب وفقه وأصول ، وتاريخ نشأة الفرقة وفرقها .

وهو مخطوط وحيد موجود بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء ضمن كتب الوقف ، من مجاميع كتب الإمام يحيى ، كتاب رقم ١٠٨ .

وجاء تحت عنوان : " **عقد اللآلى فى الرد على أبى حامد الغزالى** " .

ذكر فى أوله : " الحمد لله القيوم الذى أنطق لسان البرهان ، وافصح له بلسان التوحيد ؛ وأذعن له بحقائق العرفان .. "

وفى آخره : وأن يحميكم عن الاعتقادات الفاسدة ، واتباع الأهواء بتوفيقه وعصمته.. إنه سميع مجيب .

والنسخة بقلم نسخى نفيس مضبوط ، من خطوط القرن التاسع الهجرى تقديراً . وكتبت بعض العناوين بالحمرة ، وعلى حواشيها بعض التعليقات ، وبها أثر رطوبة وأرضه وتقطيع وترميم ضمن مجموعة " الكتاب الخامس / من ورقة ٦٨ – ٨٩

- عدد أوراقها ٢٢ ورقة
- مسطرتها ٢٠ سطراً
- مقاسها ١٩ X ٢٦ سم

وقدا اعتمدنا على المصورة الموجودة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وهى مصورة عن الأصل تحت رقم ١٠٦ يمن شمالى ٢٤ ق ؛ وقد صورتها بعثة المعهد فى ٦من شعبان ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٤ من أغسطس ١٩٧٤ م

منهج التحقيق

١ – تثبت من نسبة المخطوط لصاحبه من المصادرتم صورته .

٢ – قمت بنسخ المخطوط وضبطه ، وقراءته قراءة صحيحة عدة مرات .

٣– خرجت الآيات والأحاديث التى وردت به .

٤– ترجمت للشخصيات والفرق .

٥ – تحققت من نسبة المقولات والآراء التى ذكرها المؤلف بردها إلى مصادرها الاصلية .

٦– علقت على بعض المسائل ، وأشرت إلى حقيقة بعض المصطلحات التى جاءت فى النص بالهامش ؛ وراجعت المخطوط على كتب الإمام المخطوطة والمطبوعة .

٧– قدمت للمخطوط بدراسة علمية عن أهم ما ورد به ، وهو عبارة عن بحث حول التحسين والتقبيح ، وموقف الزيدية من الصحابة والشيخين كما وضعت ترجمة للمؤلف وأهم مؤلفاته .

هذا وأسأل الله التوفيق

***

ترجمة الإمام يحيى وأهم مؤلفاته .

يحيى بن حمزة العلوى

٦٦٩-٧٤٩هـ

هو أبو إدريس يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم بن يوسف بن على بن إبراهيم ابن محمد بن أحمد بن إدريس بن على بن محمد الجواد بن على الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق (لقب بالمؤيد بالله ، أو المؤيد برب العزة)

ولد بصنعاء واشتغل بالعلم من صغره ، وصحب الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى فى حربه ضد الإسماعلية ، أخذ العلم عن الإمام يحيى بن محمد السراجى والفقيه عامر بن زيد الشماخ .

وقام بالإمامة بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر ، فنهى عن المنكرات وحمل الناس على الطريق القويم ، كما تقديم لحرب الباطنية ، وداعيتهم **على بن إبراهيم الهمدانى**، ولكن طال القتال ومال الفريقان إلى الصلح ومات بينهما خلق كثير .

يصفه **الشوكانى** فيقول : « من أكابر الزيدية بالديار اليمنية ، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ومبالغة فى الحمل على السلامة على وجه حسن ، كثير الذب عن الصحابة ، وكان من الأئمة العادلين الزاهدين عن الظواهرفى الدنيا المتقللين منها . .

وبالجملة فهو ممن جمع الله له بين العلم والعمل ، والقيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، دفن بمدينة ذمار وقبره بها مشهور يزار [١]"

*** أهم مؤلفاته :**

كان الإمام يحيى كثير التصانيف حتى قيل : إن عدد كراريسه بعدد أيام حياته ، وقيل أيام قيامه (٧٢٩ - ٧٤٩ هـ) . نذكر منها :

١ - أطواق الحمامة فى حمل الصحابة على السلامة .

---

(١) الشوكانى : البدر الطالع فى محاسن من بعد القرن السابع مجلد ٤ ص ٣٣٢ (رقم الشخصية ٥٧٦) .

٢ – الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار .

٣– الأنوار المضيئة شرح الأربعين حديث السيلقية .

٤– الإيجاز لأسرار كتاب الطراز فى علوم البيان ومعرفة إعجاز القرآن .

٥ – الإيضاح لمعانى المفتاح .

٦ – التحقيق فى إزالة الإكفار والتفسيق .

٧ – تصفية القلوب عن درن الأوزار والذنوب . حققناه

٨– التمهيد لأدلة مسائل التوحيد

٩ – الجـواب الرائـق فـى تنزيـه الخالـق . حققناه

١٠ – الجواب القاطع للتمويه عما يرد على المحكم والتنزيه . حققناه

١١– الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والإرتياب . حققناه

١٢– الجوابات الوافية بالبراهين الشافيه .

١٣– الديباج الوضى فى الكشف عن أسرار كلام الوحى .

١٤ – الرسالة الوازعة لصالح الأمة عن الاعتراض على الأئمة .

١٥ – الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين .

١٦– الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية .

١٧– الرسالة الوازعة لذوى الألباب عن فرط الشك والارتياب .

١٨– الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز .

١٩ – العدة فى المدخل إلى العمدة .

٢٠– العمدة فى الفقة .

٢١– عقد اللآلى فى الرد على أبى حامد الغزالى . هو ما قمنا بتحقيقه

٢٢– القانون المحقق فى علم المنطق .

٢٣ – القسطاس .

٢٤ – الكاشفة للغمة عن الاعتراض على الأئمة

٢٥ – كتاب الوعد والوعيد .

٢٦ – الكوكب الوقاد فى أحكام الاجتهاد .

٢٧ – المحصل فى كشف أسرار المفصل " للزمخشرى"

٢٨– مشكاة الأنوار الهادمه لقواعد الباطنية الاشرار . (حقق – وطبع)

٢٩ – الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام – حقق وطبع .

٣٠ – مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار .

٣١ – نهاية الوصول إلى علم الأصول .

٣٢ – الحاوى فى أصول الفقه .

٣٣ – الدعـوة العامـة .[١] حققناه

* * *

(١) يمكن الرجوع إلى سائر كتبه الموجودة فى كتاب عبد الله الحبشى.. مصادر الفكر العربى فى اليمن ٤ ص٥٦٤ – ٥٧٠ .

٤ - نماذج من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر وأعن يا كريم

الحمد لله القيوم الذي أنطق لسان البرهان وافتح له لسان
التوحيد وأذعن له بحقائق العرفان وفتح أغشية الأفهام
بإلهام الأفهام وجعلها حاكمة تقضيها العقول في معرفة الأحكام
والصلاة على المبعوث بالتكميل والإتمام والمؤيد بالبراهين
الباهرة والمعجزات الظاهرة كالصباح لأعلام وعلى آله الطيبين
أنجم العلوم الزاهرة وبحار الحكم الزاخرة ورضي الله على الصحابة
السابقين إلى الخيرات الفائزين بفضل التقوى من الأعمال الصالحات
وبعد فورد علينا من جهة الشيخ المحب بها الدين العود
نرجسان مسألة في الألطاف ذكرها الشيخ العالم أبو حامد
الغزالي في كتابه المستصفى يزعم أن الألطاف غير واجبة على الله
تعالى على مذهبه في وجوه الأفعال أن الأحكام الشرعية من
التحسين والتقبيح والوجوب والندب والكراهة والإباحة
كلها أحكام شرعية وأن العقول غير قاضية بحكمها أصلا وإنما
مستندها الشرع ولا حجر فالواجب هنا أنه لا يجب على الله واجب
فأنعم علينا فهم مراد الغزالي لكونه مخالفا لما يذهب إليه أهل البيت
من أئمة الزيدية والمعتزلة وطلب منا حل عقدها وكشف
مشكل معضلها وتفصيل أسرارها مخافة أن يغتر بمذهبه أهل

أو يميل إليه من شوائب العقل عن الصواب أي لهذه ربما روج مذهبه
ترويجا وزينه لأهله ومهد تمهيدا لما ركن إليه بقيعة يحسبه
الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا فلما كان الأمر كذلك لم نجد
وجه علينا المجابة لما من الأمر أولا فلما أخذ الله على العلماء حيث
قال لتبيننه للناس ولا تكتمونه وإنما نابنا فيما يرتجى في ذلك
من عظيم الأجر ومزيد الثواب المذخور في الآخرة وإذا أردنا
الخوض في ذلك فلا بد من تقديم مقدمة تكون توطئة وتمهيدا
لما نريد ذكره من تفاصيل المسألة التي ذكرها. **والمقدمة**
تشتمل على مباحث أربعة الأول
في تقرير الخلاف واعلم أن الخلاف في أحكام الأفعال فيه بعض
غموض ولا بد من بيان تقرير فيه يوضح حاله ولا يبقى معه نزاع
في المسألة فنقول الذي نذهب إليه وهو رأي الأئمة العدلية
من أئمة الزيدية وجماهير المعتزلة العصابة البصرية والبغدادية
أن أحكام الأفعال من الوجوب والحسن والقبح والندب والكراهة
ينقسم إلى ما يكون مستنده العقل وإلى ما يكون مستنده الشرع
فأما الحسنات والقبائح العقلية فهي منقسمة إلى ما يكون معلوما
بالضرورة وإلى ما يكون طريقه النظر والاستدلال فالذي طريقه
الضرورة هو العلم بقبح الظلم وحسن العدل والإنصاف

الصفحة الأولى من المخطوط

اهل البيت وأكثر هذه الفرقة لحقوا بما ذكرناه
واسسوا اولا فالمكابرة من أهل البيت عليهم السلام والناقوف
منهم والمعتمدون يتوقفون من هذه المقالة وأما ما روى عن الامام
المنصور بالله عليه السلام عن الجارودية وقد أولناه كما مر بيانه
وان قدر على أن يثبت عنه ما يكون متابعا للجارودية فليس
اهل البيت بعده ولو ان المذاهب كانت تؤخذ من اسنادها الى قائليها لكنا
اهلا ان نعمل عند هذا المذهب ولكنه لما ذهب اليه ائمة وما هو المشهور
من مذاهب العترة فهذه بدعة اسندوها من بعضهم وفرية افتراها
من جهتهم ولم يقم عليها دليل له ظاهر ولا صدرت عن عقيدة ملجئة
ما مات ولقد كان يكفه عن هذه المقالة الولاء لامير المؤمنين والبغض
له على غيره من التحامه واشاد اما منه بالمنصوص من غير تعرض لكفر
ولا تفسيق ومن اعظم الشواهد على بطلان هذه المذاهب عن مذهب
الجارودية وما حققوه على الواقفة تفسيق التحامه ولكفازهم هذين
كتابا وسموه التنافس في امامة ابنا مما رواه من مذاهبهم وزوايا تقيهم
ومتصيداتهم ما علم كاذبا من كتب الامامية والواقفة ذكر التحامه
اما اعتمادا لمذهبهم واما تعصبا لرواتهم واما اعتمادا على قولهم
ومن يعرف كذبهم فاستقل بعقله على قول وكف بعقله على حيرة
ام كذبوا في احكامه فليس الناظر فيما ابلغه من هذه المذاهب
وليس بلغته وليس على نصره من لزمه حكمه فيما ينقله
بالديانة

والمولاة والمعاداة فانما الخلاف الى البصرة والنار فذه وانعزل عن بيعته
العقد وان وجد دليلا قاطعا على الكفار والفسق كربا وبل
او تفرحا وفي فتيا وبالا وتفرح فالعلة في ذلك والله ورسوله بعدوه
والدليل القاطع الذي يدعى اعظم عذرا له فاما اذا لم يكن هناك دليل
قاطع عقلي ولا سلك واضح فالتوقف لهما اولى والاحجام عن الكفار
والفسق به احرى فانه الخطى في التوقف وخطى في القطع بغير بصيرة فان
الموقف ليس مقدما على محظور والمقدم على الكفر والفسق بغير بصيرة
مقدم على محظور وهذا وان لم يكن التوقف ابا لنا بل الترضية الى نرضاها كما
مذهبا لنا فرضي الله عنهم وحرام عن الى سلام خيرا عما هو في فهمه واعتقاده
وبذل محاسنه واظهار مراشده ولقد اساء عائشة في بعض المصالح ورمى
الى كل نهايه في تشدد فانون المصلح واذن امر الحق كما ساء التحقق
وكان نهايه المستر شد في الدخائر من اوعيه الحوائج وازال عن بصره
العمى وكشف عن فجاج الفهاهة والعمى وهما الكل وطرو فكما
عن لسانه قيد اللكنة والحصر ابقا لوجه الله في مثل الامر من الله وحلا
ذلك بعصمة للعوام وهدية داعية لتمهيد قواعد الامام وتصدر نقل الكلام
الرسول ـــــ حسبنا ما أهدى المشل وحبه لشاهد قه
اصدق كلمة سمعتها فانطوى عليها لعرة الله بها هدى او نزدد عن رد
وانا نقدر عند الله احيا نفس وموتاها فكانما احيا الناس جميعا
فاصغوا الى الكلام اما مكم واسمعوه وانزلوا له المنصف فيما يرد
منكم وانصفوه

الصفحة قبل الاخيرة

وما ربيكم الا الدماغ والبلية وما هنيه الدماغ
من الضلالة العلية فاقصد وسلا انفعل الوسط نصارى
الا ومن اتبعه الهدى الدماغ ما استطعت وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب وقبيت الله السلام ان شاء
مبدوء بالنبي ومختوم بعونه ان يكفيهم من اعتمد ان الغائبة
والعاقبة الا متقين وحسنه وعصمته وانه سبحانه
لا حول ولا قوة الا بالله

وصلى الله وسلم على سيدنا

محمد وعلى آله وأصحابه

وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

نسخ من سنة ثمانية وسبعين وألف

الحمد لله على كل حال

الصفحة الأخيرة

ثانياً: النـص

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد اللآلى فى الرد على أبى حامد الغزالى
للإمام يحيى بن حمزة بن على العلوى (ت ٧٤٩هـ)

يسّر وأعن يا كريم

سبب تأليف الرسالة .

٦٨ و / الحمد لله القيوم ، الذى أنطق لسان البرهان ، وأفصح له بلسان التوحيد ، وأذعن له بحقائق العرفان ، وفتق أغشية الأفئدة ، بإفهام الأفهام ، وجعلها حاكمةً بقضايا العقول ، والصلاة على المبعوث بالتكميل والإتمام ، والمؤيد بالبراهين الباهرة والإيضاحات الظاهرة واضحات الأعلام ، وعلى آله الطيبين ، أنجم العلوم الزاهرة ، وبحار الحكم الزاخرة ، ورضى الله عن الصحابة السابقين الى الخيرات ، الفائزين بقصْب السبق من الأعمال الصالحات .

وبعد فورد علينا من جهة الشيخ الحبيب بهاء الدين الهرد بن حسان ، مسألة [١] فى الألطاف ، ذكرها الشيخ العالم أبو حامد الغزالى ، فى كتاب «الاقتصاد» [٢] يزعم أن الألطاف غير واجبة على الله ، تعالى ، على مذهبه ، فى وجوه الأفعال ، وأن الأحكام الشرعية من التحسين والتقبيح ، والوجوب والندب والكراهة والإباحة ، كلها أحكام شرعية ، وأن العقولَ غير قاضية بحكم أصلاً ، وإنما مستندها الشرع.

فلا جرم ، قالوا على هذا : إنه لا يجب على الله واجبٌ ، فاعتاص عليه فهم مراد الغزالى ؛ لكونه مخالفاً لمذهب أهل العدل من أئمة الزيدية والمعتزلة ، فطلب منا حلّ ٦٩ و / مقفلها ، وكشف مشكلها وتبيين معضلها ، وتفصيل أسرارها ، مخافة أن يغترَّ بمذهبه جاهلٌ / أو يميل إليه مشوش العقل ، عن الصواب عادلٌ ؛ لأنه ربما روَّج مذهبَه ترويجاً وقرنه بالأدلة ، ومهده تمهيداً ، فصار كسراب بقيعة ، يحسبهُ الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .

---

(١) فى الأصل : مسلم

(٢) انظر الغزالى : كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد ، ص ١٤٨ حتى ص ١٥٩ طبعة الجندى ، القاهرة .

فلما كان الأمر كذلك ، لاجرام وجب علينا الإجابة ، لأمرين :

أمـــا أولاً : فلما أخذ الله على العلماء ، حيث قال ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ (١)

وأما ثانياً : فلما يرجى فى ذلك من عظيم الأجر ، ومزيد الثواب المذخور فى الآخرة

واذا أردنا الخوض فى ذلك ؛ فلابد من تقديم مقدمة ، تكون توطئةً وتمهيداً ، لما نريد ذكره من تفاصيل المسألة ، التى ذكرها ، والمقدمة تشتمل على مباحث أربعة :

***

(١) سورة آل عمران : آية ١٨٧ .